الفصل الثاني:

المقاومة (الفكر ـ الجدوى)

ـ قراءة في مبدأ المقاومة

1 ـ مكونات المقاومة وأركانها

1 ـ البعد العاطفي

2 ـ البعد الاجتماعي

3 ـ البعد التاريخي ـ الثقافي

4 ـ البعد الوطني القومي الحضاري

2 ـ المقاومة حرية وسيادة وكرامة.

3 ـ المقاومة حق مشروع.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني:

المقاومة الفكر والجدوى

ـ قراءة في مبدأ المقاومة

أياً ما تكن طبيعة المقاومة وفلسفتها ونوعها، قديمة أم حديثة؛ إيجابية أم سلبية، سلمية أم عسكرية فإنها أصل الدفاع عن الذات بوصفها ضرورة وجودية، وليست رغبة لإشباع الغرائز والشهوات.. ولذا لا بد من مقاومة أي معتدٍ مهما كانت قوته المعنوية والمادية و... ومن ثم فأياً ما تكن طبيعة المقاومة ووظائفها فإنها **فعل إنساني إرادي واعٍ ومسؤول لمواجهة كل أشكال العدوان؛ وإحقاق الحق وحمايته والحفاظ على الوجود والعيش بكرامة وحرية**.. أي إن المقاومة الإنسانية ليست مجرد مجابهة غريزية للعدو الغازي، وليست مجرد عنف للعنف، إنها دفاع مشروع عن الحياة ضد من يعمل على قتلها، واجتثاث القيم الإنسانية النبيلة، فإذا كان الصراع حول المصالح والهيمنة نتيجة استشعار القوة الغاشمة فإن المقاومة خلاصة منطقية وموضوعية لإرادة الحق، والتصميم على احترام القيم النبيلة، والمبادئ الثابتة في الحق والخير والجمال.

هذا ما شهدت به ثورة الجزائر ضد المحتل الفرنسي الذي دام ما يزيد على /130/ سنة منذ عام (1830م)، والتي قدمت الجزائر ما يربي على المليون شهيد... وكذلك كانت مقاومة أوربا للاحتلال النازي[1].

فمقاومة الاحتلال الفرنسي، أو أي احتلال لم تصدر عن تحديات الانفعال، وعناصر الدهشة باحتلال الأرض (الوطن) وإنما كانت تجربة شعبية نضالية تضج بعاطفة الانتماء؛ والروح الوطنية المرتبطة بعدد غير قليل من

[1] انظر الاحتلال الإسرائيلي وشرعية المقاومة 82 – 92.

المفاهيم والآراء.

وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة في المادة /51/ حق الدفاع عن النفس " إذا اعتدت دولة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة"، ونص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3382) تاريخ (1975/12/10م) على ما يأتي: " تؤكد الجمعية من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلام الإقليمي والتحرر من السيطرة الاستعمارية بجميع الوسائل أيضاً، بما فيه الكفاح المسلح"[1].

فالمقاومة ـ بهذا الاتجاه ـ تشكيل إبداعي يستقي مشروعيته من صيرورة الحرية التي تعلي كرامة الإنسان ومروءته بما يميزه من بقية المخلوقات التي تحتاج حياتها الدفاع عن وجودها.

وهذا يعني أن المقاومة ضد المعتدي الظالم والغاصب لحقوق الإنسان ضرورة لازمة في الشرائع والقوانين، والمبادئ الخلقية وقد أكدته الديانات السماوية وشرعة المنظمات الدولية وهيئاتها. وهذا يعني أنها ما خلقت لزمن دون زمن، أو لبيئة دون بيئة، وإنما هي حاجة أزلية ترافق الإنسان في كل حين... ومن ثم لابد من الوقوف عند مكوناتها....

1 ـ مكونات المقاومة وأركانها:

تبين لنا مما تقدم كله أن المقاومة فعل فطري وإرادي واعٍ ومسؤول للدفاع عن الوجود والهوية والأرض، ولا يمتنع عقلاً ولا منطقاً أن يتخذ هذا الفعل أبعاداً ذاتية وفكرية تنبثق ـ حيناً ـ من ردة الفعل لأنه لا يرتبط بالإنسان المجرد من العواطف، أو بالشكل الاحتمالي دون غيره... أي إن الفعل أوردّ الفعل لا يمكن أن يكون معلقاً بالفراغ وإنما يرتبط بالإنسان بوصفه كائناً بشرياً يتحرك في حيّز خاص به يحرم على الآخر النيل منه.

إن أي إنسان، وكذلك بقية المخلوقات الحية تحقق كينونتها الفاعلة

---

[1] انظر الاحتلال الإسرائيلي وشرعية المقاومة 50-56، و 99- 106 وراجع ما تقدم 28.

والإيجابية من خلال المكان /الوطن الذي تولد فيه وتنشأ؛ في إطار الاتحاد المطلق بالحقيقة التي تجذر العلاقة بين المخلوق والوسط الذي يألفه، ويستظل بظله، وينهل العادات والتقاليد في رحابه، فتغدو علاقة الانتماء إليه ذات خصوصية عاطفية واجتماعيّة وتاريخية مميزة لها من غيرها، وتبقى هذه العلاقة مميزة للجماعات البشرية من بقية المخلوقات.

وبهذا يتشكل من خلال مفهوم الانتماء إلى المكان هوية خاصة تجذر مفهوم المقاومة عنه بوصفه دفاعاً عن الذات والوجود بكل مكوناته الأصيلة، والممثلة بالأبعاد الآتية.

1 ـ البعد العاطفي: ذهب كثير من الدارسين إلى أن الفكر الإدراكي المستند إلى إرادة القوة يكمن وراء طبيعة المقاومة ووظائفها... ما يشي بأن هؤلاء الدارسين أهملوا المؤثر الانفعالي العاطفي وتشابكاته المعقدة، وهي تشابكات تتصل بالمكان الذي يكون فيه صاحبه، بمثل ما تتصل بالواقع الاجتماعي وما يغرسه في المخلوق من عواطف الارتباط بالوسط الخاص به حتى يرفعه إلى مرتبة القداسة[1]... ونرى أن المؤثر العاطفي بكل تجلياته يتحدد بوظائف تتعلق بالوطن الذي تنتسب إليه الكائنات، وتدافع عنه بسائق القانون الطبيعي، كونه دفاعاً عن كينونتها ذاتها كما نجده عند أضعف الحيوانات وأقواها كالأسود وغيرها... فالإنسان كغيره يولد بفطرته ولديه قوة التمسك بالحياة، وهي التي تدفعه إلى مقاومة أي أذى يصادفه أو يوجه إليه سواءً صدر عن صديق أم عن عدوٍ.

ولهذا فإن طبيعة المقاومة في الحفاظ على البقاء هي التي تدعو الإنسان إلى اتخاذ الأسباب التي تكفل له العيش الكريم في أرضه التي ولد فيها ونشأ، مهما كانت الإمكانيات والأدوات التي يملكها. وهي تثبت أن غريزة حب البقاء ليست قوة غاشمة وعدوانية، لأن أول فطرة للإنسان والمجتمع تستند إلى مبدأ الحرية والمساواة الممثلة في الطبيعة، وفق ما ذهب إليه (جون لوك ـ 1632ـ

---

[1] انظر رمزية القدس الروحية 8 – 10.

1704م). فالإنسان ينمي حريته دون أن يقصد إلى إيذاء حرية الآخرين[1]. وبمعنى آخر إن البعد العاطفي الطبيعي عند الإنسان لا يمثل الصورة الذئبية للقوة الطبيعية في افتراس حرية الآخر، وفق ما نراه عند عدد من الأنظمة السياسية المتسلطة أو الدول الراغبة في الهيمنة والاحتلال، وإذا عجزت عن قوة الافتراس لجأت إلى النفاق؛ والخبث والدهاء لتحقق مصالحها. ومن ثم يحاول العقل الشيطاني السيطرة على قوة الغريزة المطلقة التي تؤدي إلى حق الدفاع عن الذات. وهي الشريعة نفسها التي تفرض على كل مخلوق تحقيق وجوده بالدفاع عنه بمختلف الوسائل المتاحة له. لهذا يلجأ الثعلب الضعيف إلى قوة الحيلة لديه؛ بينما يعتمد الأسد على مواجهة الفريسة دون تردد أو خوف. ولذلك كله فالبعد العاطفي المرتبط بالوسط (الوطن) يستجمع عناصره الوظيفية ليس في إطار الاستعداد المسبق عند الإنسان وإنما في صميم العلاقة المكانية التي تبيح إمكانية الدفاع عن الذات والوجود... ومن ثم تستخرج إرادته القوة الكامنة لديه وقدراته المتنوعة لتغدو حالة دفاع طبيعية ومشروعية، ولتقف في طليعة الأدوات التي يستعملها الإنسان للحفاظ على الحرية لقوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوةٍ ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ (الأنفال 60/8) وهو ما يستشف أيضاً من مضمون قوله تعالى في خطابه إلى يحيى (عليه السلام): ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾ (مريم 21/19).

فاتخاذ العدة وابتكار آليات جديدة لمقاومة العدوان بكل أشكاله يؤكد إمكانية الحاجة إلى إسقاط التردّد والاضطراب؛ أو القلق والخوف من العدو المدجج بالسلاح... ثم إن إنجاز مفهوم المقاومة لا يتوقف على بعد دون بعد آخر؛ فالبعد العاطفي يزيد قوة الرابطة بين الإنسان وذاته؛ من جهة، ويوطد العلاقة بينه وبين الوسط الخارجي (المكان، الوطن) من جهة أخرى، ما يعني أنه ليس مفهوماً ساذجاً ولا مثالياً، ولا راهنيا وإنما هو بُعْد يتعالى في الارتقاء حين يتكامل مع البعد الاجتماعي والثقافي... ما يؤكد أن كل بُعْد يتحول، أو يتبدل أو يتطور تبعاً للغة الحياة، ليصبح البُعد الاجتماعي محمولاً على التجدد والتجديد في نشر فكر المقاومة...

---

[1] انظر بذور الفتنة الطائفية في لبنان 1/ 30 – 32.

2 ـ البعد الاجتماعي: لا مراء في أن هناك اشتراكاً في مفهوم المقاومة عن الوطن والوجود بين الإنسان والحيوان. فالحيوان يدفع الأذى عن نفسه وأسرته ومكانه الذي يكمن فيه، بسائق غريزي يدل على نمط من المودة والألفة، بيد أن هذا الدفاع يتخذ لدى الإنسان أشكالاً راقية من ثقافة الوعي بالوجود والانتساب إلى المكان الذي يكتسب في بعده الاجتماعي مشاعر مرهفة ذات أسرار بعيدة[1]. فالعلاقة العاطفية الاجتماعية التي تنشأ بين أبناء البيئة الاجتماعية المتماثلة، أو الواحدة تتصاعد وتنمو وفق المشاعر التي تتطور دائماً؛ وكذا هي الأفكار والمفاهيم التي تبحث على الدوام عن الارتقاء بالتواصل الاجتماعي؛ ومقاومة كل انحراف أو شذوذ، أو خلل فيه... وبهذا تختلف العلاقة العاطفية الاجتماعية عند الإنسان عن تلك التي تنشأ في حياة الحيوان، وفق ما نعرفه عنها. بين اللبوة وأولادها؛ أو بين النعام وفراخها، أو أي حيوان آخر. أي إن علاقة الارتباط بالمكان عند الإنسان علاقة حب سامٍ مجبول بالذكريات الاجتماعية لمجموع الكتل البشرية التي ولدت ونشأت فيه، وتعاونت على الخير، وكوّنت لنفسها قوة خاصة لمواجهة كل أشكال الشر والأخطار. ومن ثم تتفاوت المكونات الاجتماعية بين مجموعة وأخرى تبعاً لطبيعة التربية الاجتماعية والعادات والتقاليد، والثقافة الإنسانية المتسامحة، التي تنفر من الأذى والشر، وتكره التخريب والدمار كما أصّله مفهوم التاريخ الحضاري المبني على قيم الاحترام للآخر. فإذا كانت المقاومة ضد الكوارث الطبيعية ضرورة وجودية للحفاظ على النوع فإنها في المفاهيم الإنسانية ولادة خَلاّقة لتحقيق الإبداع المنشود في مواجهة الجشع الإنساني، وتوحشه الذي يطال الحياة والمقدسات والهوية والحقوق. ولذا فالعادات والتقاليد والأعراف المكتسبة تضاف إلى الشكل الطبيعي المألوف في المكان والزمان لتنتج نوعاً من التجانس في القيم والمبادئ، ولتصبح عناصر قوة ومدد لبناء المستقبل... ومن ثم فإن العلاقات الاجتماعية المتجانسة والمتحابة ترفع درجة الالتزام بين أفراد المجتمع الواحد، ما يؤدي إلى مفهوم الواجب في مقاومة كل من يعتدي على الفرد والمجتمع والوطن. وهذا ما تجلى من قبل في مفهوم الدفاع عن القبيلة، ثم

---

[1] انظر رمزية القدس الروحية 10 – 12.

الدولة والأمة... أي إن المحبة الاجتماعية تبني عَقْداً اجتماعياً للدفاع عن كينونتها تجاه كل من يؤذيها، وهو عقد يستند إلى نبل القيم وصفاء الروح وعظمة الصداقة والتعاون. وإذا كان المرء كائناً اجتماعياً بطبعه فإن المقاومة ضرورة اجتماعية للحفاظ على الأرض والأسرة والعلاقات الروحية التي تنشأ بين أفراد المجتمع، كما نستشفه من حديث رسول الله: " من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد"[1]. وهذا الحديث يشير إلى ضرورة الدفاع عن القيم الاجتماعية التي تنشأ في مجتمع ما للحفاظ عليها وعليه على الرغم من وجود الأنماط الشاذة من أشكال التعامل الاجتماعي والأخلاقي، مثل الأنانية، والحسد والحقد؛ والنفاق والكذب... وإذا ما استنسخت هذه الأنماط السلوكية ذاتها في مواجهة الخطر الخارجي الذي يهدد المجتمع، والوطن بأكمله كانت المصيبة أعظم شراً على الوطن والمجتمع على السواء....

وحين قدس المجتمع قيم المقاومة بوصفها قيماً حضارية، وأعلى من مكانة الشجاعة والإقدام، والثبات في ساحة المعركة... فإنما كان ذلك مستنداً إلى البعد التاريخي الثقافي الذي جسد الحالة السياسية الاجتماعية العاطفية لمكانة المقاومة في النفس البشرية.

3 ـ البعد التاريخي ـ الثقافي: الفعل الوجودي فعل تاريخي ثقافي واجتماعي وروحي يتميز بخصائص تميز كل أمة من الأخرى؛ ما يجعل المقاومة تتمسك بالمواطنة والتزام الهوية الوطنية أو القومية غير المنقطعة عن الصلة الإنسانية وهي في النهاية موقف يتخذه أصحابها من الحياة، وكل ما يحيط بها وفق الفعل المضاد.

فالمقاومة تصبح في أشد حالات الضعف الإنساني هدفاً منشوداً وقيمة مثلى للحفاظ على الهوية وخصائصها المميزة لأبنائها؛ وتغدو ـ كذلك ـ حاجة لتجديد الروح الوطنية والخلقية، والإرادة الحرة التي تتمسك بالفضائل الكبرى، والمبادئ التي تبعد عن أبناء الوطن والأمة العجز والضعف، والتردد

---

[1] الجامع الصغير 544/2 وانظر صحيح البخاري 179/3.

والاضطراب، والخوف والجبن... ما يثبت أن المقاومة وسيلة وهدفاً إنما تعبر عن مكانة الشعوب في صناعة الحضارة التي ترفض الإذعان والهوان والتبعية، والتهميش، والإلغاء أو الذوبان[1]...

ومن يتلمس تاريخ العرب القديم والحديث يدرك أن المقاومة حركة انبعاث وتجدد، ومنهج إبداع وارتقاء في إذكاء القيم المعنوية الأصيلة؛ وإن ارتكب المعتدون والغزاة أبشع أنواع الجرائم بحق الإنسان...

فالعرب لم يكونوا يوماً هواة اعتداء على الآخر؛ وإنما كانوا على الدوام يدفعون عن أنفسهم الضيم والقهر والظلم والغزو. فتاريخهم الوجودي أسس مفاهيم الإخاء والمسامحة والعفو والسلام ونشر المحبة والألفة قبل أي مفاهيم أخرى، ما جعله يكوّن خصوصية فريدة للمقاومة من خلال الابتعاد عن القتل للقتل، والعنف للعنف، أو ظلم الآخر والاعتداء عليه[2].

وإذا كنا عرضنا لشيء من أشكال المقاومة التاريخية عند العرب في الفصل الأول فإننا نؤكد ـ هنا ـ مفاهيمها الحضارية منذ العهد البابلي والسومري حتى العصر الحديث. وتشهد بذلك كله شريعة حمورابي، وقيم العرب في الجاهلية التي تعاظمت فيها مفاهيم إغاثة الجار، وحماية المستغيث ونصرة الضّعيف، وتحالف القبائل فيما بينها لرد الظلم عنها، علماً بأن العرب لم يكونوا يتقاتلون فيما بينهم على الماء والكلأ والأرض إلا من أجل البقاء. وإذا نشب القتال فيما بين عشائرهم وقبائلهم وقتل أحدهم الآخر ـ لأنه ظلمه ـ بكاه بكاء مراً. أي إن التفاعل الاجتماعي التاريخي الإنساني يجعله يندم على ما اقترفت يداه، يشي بأن هذا التفاعل يستند إلى جملة العلاقات الروحية والثقافية التي قوَّت مركزية التجاذب فيما بينهم. ولا شيء أدل عليه من قول قيس بن زهير العبسي الذي قتل حذيفة بن بدر الفزاري وأخاه (حملاً) ثم وقف على جثتيهما يبكيهما قائلاً[3]:

---

[1] انظر رمزية القدس الروحية 14 – 15.

[2] هذا ما سينهض به الفصل الرابع من هذه الدراسة.

[3] انظر كتابنا ((الرثاء في الجاهلية والإسلام/ ص81 ـ دار معد للطباعة، دمشق -1991م.

شفيت النفس من حَمَلِ بن بدرٍ وسيفي من حُذَيفْةَ قد شفاني

فإن أَكُ قد بَرَدْت بهم غليلي فلم أقطعْ بهم إلا بَناني

ولعل المنصفات الشعرية لدى العرب دون غيرهم تثبت عظمة ما وصلوا إليه من القيم الإنسانية رحمة ورأفة وتسامحاً، إذ كان أحدهم يصف بطولة خصمه بمثل ما يصف بطولة قومه، كقول المفضل النكري[1]:

مشينا شطرهم ومشوا إلينا وقلنا: اليوم ما تُقْضَى الحقوق

وكم من سيّد منّا ومنهم بذي الطّرْفاء منطقه شهيق

ومَنْ يتعقب مثل هذه الظواهر في الأدب العالمي فلن يجد لها أثراً بينما هي شائعة في الأدب العربي القديم، ما يشير إلى أن العرب لا يقدمون على القتال والصراع حباً بهما، وإنما وقع منهم ذلك بفعل مقاومة الظلم والاعتداء عليهم.

ثم نَمَتْ مفاهيم المقاومة وتعددت بعد انبعاث الرسالة المحمدية، في إطار مقاصد الشريعة الخمسة وهي (حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل [2] ووفق قوله تعالى: ﴿ كُتِب عليكم القتال؛ وهو كره لكم، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئاً وهو شر لكم ﴾ (البقرة 216/2) وقوله تعالى: ﴿ أُذن للذين يُقاتلون بأنهم ظُلموا، وإن الله على نَصرهم لقدير﴾ (الحج 39/22) [3].

فالمقاومة العربية عانقت قيم الصفاء الديني التي تطورت في الإسلام؛ بمثل ما تعززت أشكال المقاومة الإيجابية والسلبية بكل خصائصها الخلقية السامية... وهي خصائص تتوافق مع أحداث التشريعات القانونية العالمية المعاصرة لوظيفة المقاومة وغاياتها ـ فالقانون الدولي ـ وفق ميثاق الأمم المتحدة ـ حَرَّم الاعتداء على الآخر، واستخدام القوة لتهديد وجوده وحريته ووطنه... وإذا

---

(1) انظر الأصمعيات ـ ص201-202 ـ تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ـ ط4 ـ 1976م.

(2) انظر في أصول الشريعة، لأبي إسحق الشاطبي ـ ج8/2 تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ـ المكتبة العربية ـ صيدا ـ بيروت ـ 2004م.

(3) راجع ما أثبتناه في الفصل الأول حول فكرة الجهاد في العقيدة الإسلامية.

ما فرضت المقاومة على العرب كان عليهم مواجهة أعدائهم بكل قوة وثبات وإرادة تستشعر النصر من دون التعرض للأبرياء بالإيذاء، أو العنف، أو الإذلال... ولهذا فالجهاد فرض على العربي/ المسلم درءاً للظلم والمفسدة، أو مقاومة للغزو والاستعمار... وإذا كان لا بد من قتال العدو فإن الإنسان مأمور بأن يكون قتاله دفعاً للشر والقتل، وليس سبيلاً للإيذاء لمجرد الإيذاء. وهذا ما تجسَّد في وصية الخليفة أبي بكر لجيش أسامة بن زيد حين توجه إلى قتال الروم، وفق ما أوردناه سابقاً، ونؤكده من جديد: " ياأيها الناس، قفوا أوصيكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا، ولا تُغْلُوا، ولا تغدروا، ولا تُمَثّلوا، ولا تقتّلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله. وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له.. اندفعوا باسم الله"[1]. وما زالت فكرة الجهاد تكتسب فكراً متجدداً إلى أن وصلت إلى العصر الحديث في حروب الاستقلال فغدت مقاومة ومحاربة الاستعمار وكل أنماط الغزو، كفاحاً تحررياً بكل الأساليب المتاحة الأدبية والثقافية والفنية والسياسية والعسكرية والإعلامية... ولعل التشبث بالأرض والدفاع عنها وجه آخر من المقاومة كما نجده عند سميح القاسم في قصيدته (خطاب في سوق البطالة)، ومنها[2]:

ربما أفقد ـ ما شئت ـ معاشي
ربما أعرض للبيع... ثيابي وفراشي
ربما أعملُ حجّارا
وعتالا
وكنّاس شوارع!!
ربما أخدم... في سوح المصانع
يا عدو الشمس... لكن... لن أساوم
وإلى آخر نبض في عروقي... سأقاوم.

---

[1] جمهرة خطب العرب 187/1.
[2] الأعمال الكاملة ـ 1 / 91 ـ المجلد الأول ـ دار الجيل ـ بيروت ـ 1992م.

فكل نمط فكري وثقافي وفني مقاوم يجسد حقيقة الأرض المعطاء، وإخلاص الانتماء إليها على اعتبار العلاقة الجوهرية الفاعلة بين الأرض والوجود والمصير من جهة، وارتباط المقاومة الفردية والجماعية بالمجتمع وهوية الأمة وثقافتها من جهة ثانية. لهذا يرى غسان كنفاني في كتابه (الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948 ـ 1968م) أن "الشكل الثقافي في المقاومة تحت الاحتلال ليست ـ أبداً ـ أقل قيمة من المقاومة المسلحة ذاتها"[1].

وهو الشكل الثقافي المقاوم الذي أخذت تنتظم فيه المقاومة العربية في غير ما كان، حتى صار هناك ما يسمى بأدب المقاومة في العراق ولبنان، ما يذكرنا بأدب المقاومة في فلسطين.

وأياً ما تكن هذه النماذج الأدبية، قديمة وحديثة، أو أياً ما تكن قيمة الروايات التاريخية عن المقاومة في التراث العربي/ الإسلامي فإن ذلك كله يؤدي إلى معرفة التفريق بين الحق والباطل من جهة؛ وبين مفهوم المقاومة المشروعة ومفهوم العدوان الآثم على العرب من جهة أخرى. ثم إن ذلك كله يثبت أن فلسفة المقاومة في مكوناتها التاريخية الثقافة إنما تعتمد المنطق العقلي والموضوعي المرتبط بالروح المتوقدة والوثابة لتجسيد فكرة الحفاظ على الوجود... فالمقاومة في الثقافة العربية رؤية تؤصل الواجب في الحفاظ على الحقوق ومواجهة كل صنوف العدوان والاحتلال... أي إن فلسفة المقاومة في الثقافة العربية تحقق جدواها من تكامل الخصائص الروحية والعقلية للوظائف التي تشتمل عليها هذه الثقافة قديماً وحديثاً، ومن ثم تصبح المقاومة بكل حيثياتها وأشكالها حقيقة لا يمارى فيها، ولا غنى عنها بوصفها حقيقة ثابتة في الوجود والحياة.

وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن فلسفة البُعْد الوطني من دون أن نتغافل عن أنماط المقاومة الكثيرة مادياً ومعنوياً وإنشاء إعلام مقاوم متمرس بالمعرفة وخبير بالتقنيات ومجبول بالثوابت الوطنية والقومية البعيدة عن كل أشكال

---

[1] انظر الآثار الكاملة ـ ص 203 ـ الدراسات ـ 1968م.

الخنوع والاستسلام لإبراز حقيقة المقاومة.

4 ـ البعد الوطني ـ القومي ـ الحضاري: اتضح لنا أن الفكر المقاوم عند العرب والمسلمين لم يكن نتاج فعل غريزي وعاطفي واجتماعي وتاريخي... ولم يكن اعتداء على هوية الآخر وثقافته ووطنه /محله الذي ولد فيه ونشأ وإليه انتسب، وإنما هو نتاج فِعْل إرادي عقلي حضاري يستحضره العربي بمقتضى الحاجة إليه حفاظاً على الذات والوطن، أياً كانت أشكاله سلمية أم مسلحة، وهو ما رسخته تجارب الأمم على تعدد انتماءاتها[1] في كل شكل واتجاه أن المقاومة ظاهرة إنسانية ترتقي على الدوام إلى الدفاع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية، الاجتماعية والثقافية؛ الخلقية والدينية... أي إن المقاومة ظاهرة ترفض العبودية والاستغلال؛ والتبعية والاسترقاق؛ والاعتداء على هوية الآخر وحياته... ومن ثم فإنها تحافظ على الروح الوطنية والقومية والإنسانية وإن انتهك المحتل قدسيتها؛ وارتكب أفظع الآثام بحقها... وهي ـ كذلك ـ تنبثق من الإيمان المقدس بالحرية وسيادة الإنسان والأوطان؛ ما يجعلها ترفض الاضطهاد والقهر؛ وأي نمط من أنماط السادية القاهرة...

وبناء على هذا الوعي فإن البعد الوطني/ القومي/ الإنساني يغدو صوت الضمير المقاوم لحماية الحق، وروح النية الصادقة في التحرر من الخوف والجبن؛ والإرهاب والقتل والعنف الأسود... ومن ثم لا غرابة أن تكون كل أشكال المقاومة متطابقة مع القانون الدولي... ولا مراء ـ كذلك ـ أن نقول: إن مفهوم المقاومة بهذه الفلسفة كان يرتقي دائماً عند العرب منذ القديم، وهم مَنْ قدّس التعاليم الخيرة والإنسانية الفاضلة، وأضافوا إليها نكهة ثقافية فكرية لا نظير لها في التاريخ البشري، سواء أكان ذلك في المقاومة الإيجابية أم السلبية، السياسية السلمية أم العسكرية والمادية. ولا شيء أدل على هذا كله من مقاومة الرسول الكريم لمشركي قريش، وصبره عليهم في (الطائف)

---

(1) انظر ـ مثلاً ـ كتاب (المقاومة الشعبية في الشرق) إذ تناول فيه عدد من الباحثين جيش التحرير في صدر الإسلام 22، والمقاومة في مصر 32 ـ 84 والمقاومة الفدائية فيها 85 ـ 154 والمقاومة السورية 155 ـ 170 والمقاومة في الهند 171 ـ 188 وأندونيسيا 189 ـ 198 وليبيا 199 ـ 203 والجزائر 204 ـ 223 والصين 224 ـ 237.

و(مكة) وصولاً إلى (صلح الحديبية) و(فتح مكة)... ونحو هذا ما قام به الخلفاء بعده في العهد الراشدي والأموي والعباسي إبان الفتوحات العربية لبلاد فارس وما وراءها. وهنا نشير إلى ما جرى في فتح (قتيبة بن مسلم بن عمرو الباهلي ـ 49 ـ 96هـ/ 669 ـ 715م) [1] لسمرقند وبخارى أيام الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بن مروان.. وحكاية خروج الجيش من سمرقند مشهورة. وكان قتيبة قد فتحها دون أن يعرض على أهلها ما يفرضه عليه دينه الإسلامي، فخرج الجيش بناء على فتوى القاضي الإسلامي، ما جعل أهلها يتقبلون الدين بكل محبة ورضا، ويصبحون دعاة فيه لنشره بين الناس. ولعل ذلك كله يثبت أن فكرة المقاومة في إطارها الوطني والإنساني الحضاري عند العرب والمسلمين تستند إلى مفاهيم روحية وأخلاقية وإنسانية لتحقيق حرية كل فرد منهم في الوقت الذي تحفظ وجود الآخر وتمتنع من أن تنال من سيادته واستقلاله؛ ما يجعلنا نفهم شيوع كلمة (السلام) بينهم وبين من يتلقونه عدواً كان أم صديقاً، إذ يستقبلونه بها صديقاً كان أم عدواً، ما يعني أن السلام الذي نشير إليه يختلف عن مفهوم خيار السلام الذي انحاز إليه العرب في العصر الحديث بوصفهم الطرف الأضعف في معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني... وهنا يتركز الكلام على فلسفة المقاومة في بعدها الوطني/ القومي من خلال وقائع الأحداث المعاصرة التي انحرفت عن السياق الطبيعي للمقاومة السلمية الحقيقية وبخاصة حين دخلت في مفاهيم الاستسلام التي اغتالت كل المعطيات الإيجابية للمقاومة؛ وهي المفاهيم التي عمقت في النفوس المرتابة ثقافة التطبيع، وإقامة الندوات والمؤتمرات بين المثقفين العرب والصهاينة بحجة استلهام مبادئ الحرية والديمقراطية والانفتاح على العدو لتحقيق السلام [2].

فاللجوء إلى الطرائق السلمية في مواجهة الاستعمار القديم والحديث قديمة عند العرب؛ وربما سبقوا فيها غيرهم... ومازالت أشكالها تتجدد لدى الأمم إلى

---

[1] انظر الأعلام 189/5 وانظر ما يأتي 212.
[2] انظر الفصل الرابع (ثقافة المقاومة بين السلام والاستسلام).

أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولهذا فإن مقاومة العدو الصهيوني العنصري الاستيطاني لا يتم بالتلاعب على الشرعية الدولية أو القفز فوق القانون الدولي الذي نحتاج إلى التشبث به وبالاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ واعتمادها في المحافل الدولية بوصفها أشكالاً سلمية للمقاومة... وإنما يتم بها وبأشكال أخرى تُبْتكر، وتضاف إلى غيرها مما يفرض علينا استنفاد كل الطاقات والوسائل، واستثمار تقنيات الإعلام المتطورة، وتوفير قوة الاقتصاد الجبارة والمتنوعة... ثم اللجوء إلى المقاومة المسلحة إذا فُرض الأمر على الأمة بعد الإعداد المطلوب.

ولا نغالي في الحكم إذا قلنا: إن أي شكل من أشكال المقاومة إنما ينبثق من بُعْده الوطني/ القومي الذي يوفِّر الانفتاح على الآخر وثقافته؛ بما يوصل العرب إلى درجة القيمة الحضارية المطلوبة التي ترفض الكراهية؛ وتقاوم إهدار الكرامة الإنسانية، وحينما يروم المقاوم هذه الأشكال في حياته وحياة وطنه وأمته يوظف كل قدراته للتكامل مع المقاومين وطنياً أو قومياً؛ لصناعة الوعد بالنصر...

ولذا ظل هذا البعد يتعمق ويرتقي في النفس العربية، وبخاصة حين جذّر العصر الحديث والمعاصر ارتباط العربي بوطنه وأمته وقيمها، وهو ارتباط منفتح على الكون الإنساني دون أن نستثني بلداً عربياً؛ وهو العصر الذي أكد ـ أيضاً ـ إصرار الغرب على استعمار الوطن العربي وتجزئته، كما يثبته الفكر الغربي منذ مطلع القرن العشرين، وهو الفكر الذي أسس لمشروع الشرق الأوسط الذي عرف على نحو واضح في المخططات التي أُعدّت للوطن العربي. فالضابط البحري الأمريكي، والإنكليزي الأصل، (ألفرد ماهان) وضع نظريته الجيوستراتيجية عام (1902م) وأكد فيها (تأثير القوة البحرية في التاريخ) ولا سيما في (الشرق الأوسط) وهو المصطلح الدال على ذاته، وكان (ماهان) أول من استعمله بهذا الوصف في هذه النظرية. ولمّا قوّى الرئيس الأمريكي (روزفلت) عام (1903م) نظريته التوسعية في الوطن العربي لم يشر إلى المصطلح المذكور حين قال: "أيها الأمريكيون احملوا عصا غليظة وسيروا

بعيداً من أجل أمركة العالم"[1].

ثم بدأ تعميم مصطلح (الشرق الأوسط) الذي يختص بدول المنطقة بما فيها الوطن العربي مع النشاط الصهيوني الساعي إلى إقامة الدولة اليهودية اللقيطة على أرض فلسطين وتقسيم أبناء العروبة إلى شعوب متباينة الأنظمة والمذاهب. ثم انتقل المصطلح إلى الدراسة العلمية فأصدر (هاملتون) سنة (1909م) كتابه بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط).

ولا ننسى أن الزعيم الصهيوني (تيودورهرتزل) قد تحدث كثيراً عن الشرق الأوسط الذي تكون فيه الدولة اليهودية المزعومة قائدة فيه[2].

ثم استجابت المخططات الأوربية لكل تطلعات الفكر الغربي الاستعماري التي تعمل على مواجهة المشروع القومي العربي النهضوي وفي طليعتها ما عرف بوثيقة (بنرمان) الصادرة سنة (1907م)عن اللجنة الأوربية الاستعمارية المعروفة باسم (كامبل بنرمان) رئيس وزراء بريطانيا (1905- 1908م). والمشكلة من سبع دول أوربية. وهي قمة المخططات الأوربية ـ آنذاك ـ إلى تحقيق السيطرة على الأرض العربية، دون أن ننسى لحظة واحدة الأطماع السابقة لأوربا في مشرق الوطن العربي ومغربه منذ القرن التاسع عشر. ولعل كتاب (صفحات من الجهاد والكفاح المغربي) قد أرخ لذلك كله فأغنانا عن تكراره[3]. وقد وضعت تلك اللجنة وثيقتها التاريخية المرعبة التي رسمت السياسة الاستعمارية للوطن العربي وتفتيته؛ وأكدت هذه الوثيقة أن الوحدة العربية؛ ـ إذا استمر الوعي القومي لدى العرب بالارتقاء كما هو عليه في القرن التاسع عشر ستتحقق حتماً، علماً بأن إعلان (آيزنهاور) في (آب 1958م) جاء رداً على الوحدة السورية المصرية. ويمكن أن نثبت أبرز ما جاء في وثيقة (بنرمان)؛ ومنه:

---

(1) انظر العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير 31-53 و 40، و(الشرق أوسطية من المصطلح إلى المشروع السياسي) ـ مجلة المعلم العربي ـ وزارة التربية ـ دمشق ـ العدد (1+2) السنة 58 ـ لعام 2005م ـ ص 7 ـ 14.

(2) انظر العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير 39- 42 و(الشرق أوسطية من المصطلح إلى المشروع السياسي) ـ مجلة المعلم العربي ـ وزارة التربية ـ دمشق ـ العدد (1+2) السنة 58 ـ لعام 2005م ـ ص 7 ـ 14.

(3) انظر صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار ـ ص 20 ـ 46.

"في هذه البقعة الشاسعة يعيش شعب واحد تتوفر له من وحدة تاريخه ودينه ووحدة لسانه وآماله كل مقومات المجتمع والترابط والاتحاد، وتتوفر له في نزعاته التحررية وفي ثرواته الطبيعية، ومن كثرة تناسله كل أسباب القوة والتحرر والنهوض... وإن خطراً على الاستعمار إذا توحدت الأمة وإذا تقدمت صناعياً"[1].

ويخلص تقرير اللجنة إلى ما يأتي:

1 ـ "على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وإقامة دويلات تابعة للدول الاستعمارية.

2 ـ وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تأخر وجهل وضعف.

3 ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري قوي غريب يتمتع بالقوة على المنطقة، يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة".

4 ـ منع قيام اتحاد روحي أو ثقافي أو تاريخي بين أبناء المنطقة ومحاربة أي شكل من أشكال الوحدة.

إذاً، ركزت هذه اللجنة على بنود أساسية لتنفيذ أهداف الدول الأوربية، وفي طليعتها إيجاد أنظمة سياسية متجاورة متباينة في نظام الحكم، وإشاعة الفرقة الطائفية والمذهبية بين الشعب العربي وإشاعة الخوف من العرب والمسلمين[2]، والعمل على تدمير اللغة العربية. ثم اتخذت الوسائل الكفيلة بتنفيذ ذلك من قِبَل الدوائر الغربية.

ولا مراء لدينا في أن العرب استشعروا خطط الدول الأوربية للانقضاض على الخلافة العثمانية، فاتفق هذا الأمر مع رغبتهم في الخلاص من سيطرة

---

[1] انظر سورية الاستهداف والمؤامرة 52 ـ 53.

[2] انظر ظاهرة الإسلاموفوبيا ـ قراءة تحليلية ـ ص 47.

العثمانيين بعد مقاومة طويلة لمظالم الانكشارية واستبداد جمال باشا السفاح، وإقدامه على إعدام المناضلين العرب في (1916/5/6م)... ولذلك انتفضوا على الجيش العثماني في الوقت الذي كانت مخاوفهم تزداد من الدول الأوربية ولاسيما بعد إعلان اتفاقية سايكس بيكو (1916/5/16م) ثم وعد بلفور (1917/11/2م). وقد صدقت مخاوفهم حين دخل الاحتلال الأوربي للوطن العربي تنفيذاً لتلك الاتفاقية وغيرها كالاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان الذي بدأ باحتلال الساحل 1918م واستكمل مهماته في عام (1920م). بفك الارتباط العضوي بينهما وفق اتفاقية (سان ريمو) بإيطاليا في (5/ 5/ 1920) ثم أصدر المفوض السامي الفرنسي قانوناً آخر يقضي بتشكيل دولة مستقلة في الساحل منفصلة عن سورية ما أغضب الشعب فقام بمقاومته وثوراته المتعددة ونادى باتحاد لبنان وسورية؛ كما يستشف من الشعر الآتي:[1]

طغت فرنسا فصبّت سوط نقمتها ... في اللاذقية حتى صار بركانا

ما كان أغناكِ عنا لو فقهتِ إلى ... فرض انتدابكِ عدواناً وأغنانا

حاولت عزل سوريا وهل فصلت ... عنها العروبة سوريا ولبنانا

وإذا كان الشعب العربي السوري قد واجه الاحتلال الفرنسي بالمقاومة المسلحة في معركة ميسلون (1920/7/24م)... ثم تتابعت هذه المقاومة في الوقت الذي ترافقت مع المقاومة السلمية مثل (العصيان المدني، والإضرابات العامة، والمقاومة بالكلمة الأدبية والإعلامية...)... فإن الشعب العربي كله أكد روح المقاومة الوطنية والقومية من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق وعبر عن جوهر الحقيقة الناصعة في مقاومة المحتل الأوربي الذي حلّ محل الحاكم العثماني... فهو لم يتهاون مع كليهما، كما أنه لم يتردد في مواجهة المتخاذلين وفضح جبنهم وترددهم وبالمقابل استمرت الإجراءات الفرنسية بقطع أوصال سورية ولبنان[2]، وبخاصة بعد وضع دستور طائفي مذهبي للبنان عام

---

[1] جريدة الوحدوي ـ دمشق ـ تاريخ 2007/4/15م/ العدد 249.

[2] انظر بذور الفتنة الطائفية في لبنان 72 ـ 76.

(1923م). ولم تكتف بذلك هي وغيرها من الدول الاستعمارية الأوربية بل سارعت إلى خلق أزمات لكل بلد مع الآخر، فألحقت (إسكندرونة) بتركيا عام (1939م) كما ألحقت بريطانيا (عربستان) بإيران، ثم خلقت مشكلات عرقية هنا وهناك لتظل النزاعات بين دول المنطقة متأججة. أما وزير المستعمرات البريطاني (ونستون تشرشل) فقد أنشأ في آذار (1921م) إدارة خاصة للشرق الأوسط مهمتها الإشراف الدائم على تنفيذ مفهوم (الشرق الأوسط) وتجسيده على أرض الواقع، وقد أوكل إلى هذه الإدارة مهمة الإشراف على شؤون (فلسطين والأردن والعراق). ومن ثم أنشئ في الحرب العالمية الثانية (قيادة الشرق الأوسط) ثم حددت ملامحه الإقليمية التي تعزز ضم الدولة الصهيونية اللقيطة إليه، ويضم (تركيا وقبرص وإيران والبحرين والكويت والعراق وسورية والأردن والإمارات واليمن) وفق (دائرة معارف العالم الأمريكية)، علماً بأن كل ما أشرنا إليه لا ينسينا ذكر مبدأ (ترومان) الذي ظهر عام (1947م) والتوجه الأمريكي لتوسيعه في (1949/1/20م)[1].

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية وانتهى إرهاب الدول الأوربية استمر إرهاب الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة عام (1948م) وهو الإرهاب القديم المتأصل في ذاته وأدبياته والمدعوم من غربياً وأمريكياً كما هو معروف للجميع. ولعل الأحداث التي وقعت في المنطقة قد وفَّرت الظروف المناسبة لتنفيذ (مشروع الشرق الأوسط) وفق الرؤية الأوربية والأمريكية والصهيونية، مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية عام (1980م) وحرب الخليج الثانية وتدمير العراق عام (1991م) وانعقاد مؤتمر السلام في مدريد (10/30 ـ 1991/11/2م)، وعقد اتفاقية أوسلو في (1993/9/13م). فإذا أضفنا إليها انهيار الاتحاد السوفييتي الداعم للقضايا العربية تأكد لنا أن تنفيذ ذلك المشروع آخذ في التحقق[2].

وهاهو ذا الجيش الأمريكي يحتل بغداد في (2003/4/9م) ثم قام المحتل

---

(1) انظر الشرق أوسطية من المصطلح إلى المشروع السياسي ـ د. مجيدة بدور ـ ص 9 -11.
(2) انظر الشرق أوسطية من المصطلح إلى المشروع السياسي ـ د. مجيدة بدور ـ ص 9 -11.

الأمريكي بإشراف (بريمر) بوضع دستور إثني عرقي طائفي مذهبي ليستكمل عناصر السيطرة على العراق بعد أن زرع الفتنة والفوضى في الصومال والسودان...

لذلك كله فُرضت المقاومة الوطنية والقومية على أبناء الأمة العربية الشرفاء؛ ما يعني أن المقاومة فرض عين عليهم جميعاً من أجل الحرية والكرامة، أياً كانوا فقراء أم أغنياء، ما داموا يحققون شرط الانتماء الأصيل الذي ينعم أهله فيه بوطنهم وبلادهم بالأمن والأمان والسعادة. وحينما سيطر تحالف الدوائر الصهيو/ أمريكية على جزء من الأرض العربية، ونال من سيادة الشعب العربي أينما كانت أقطاره؛ فقد صممت قوى هذه الدوائر على منع نهوضه، وإعاقة تحقيق مشروعه العروبي النهضوي... فشنت العدوان تلو الآخر على أرضه، وارتكبت فيها المجازر الوحشية؛ واخترقت كل قيم الحق والقانون الدولي... لذا كان على الشعب العربي وأنظمته الوطنية مقاومة كل أشكال العدوان الجديدة، وهي أشكال لا تكتفي باحتلال الأرض وسرقة خيراتها؛ وإنما تعتمد منهج محو الهوية الوطنية والقومية؛ وممارسة الإرهاب الهمجي المدروس، وطرائق الترويع المرعبة كالإبادة الجماعية، لتحقيق الهيمنة على الأرض والإنسان... لذا كانت المقاومة حاجة ضرورية للحفاظ على الحرية والسيادة؛ ومواجهة كل صنوف الإرهاب والاعتداء والعنف، والتشويه، والتضليل، مستندة في ذلك إلى ما توصلت إليه اللجنة التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1972م) والتي نجحت في بيان أسباب ظاهرة الإرهاب عام (1989م) ـ وبخاصة السياسية ـ ومنها: "الاستعمار والتشبث بالسيطرة الاستعمارية، وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير، العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري، حروب الإبادة الجماعية والحرب العدوانية، استخدام القوة وانتهاك السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية للدول، احتلال أراضي الغير والهيمنة على الشعوب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، استخدام الإرهاب للسيطرة على الشعوب وإجبار السكان على النزوح، ...."

وهذا يفرض علينا تكثيف الكلام على المقاومة بوصفها حرية وسيادة.

2 ـ المقاومة حرية وسيادة وكرامة:

لعل أبرز ما يميز الفكر المقاوم، ويحقق الجدوى الخيرة منه أنه ما وضع إلا لحرية الإنسان وتحقيق كرامته واستقلاله ليكون في وطنه سيداً وسعيداً، منتجاً وبانياً، وفق مفهوم الحق والخير والجمال، وتطبيق مبادئ الكفاءة والقانون. ولن يتحقق له ذلك إلا إذا كانت لديه إرادة قوية تقف في ساحة المعركة صامدة للقضاء على كل ما يمكن أن يهدد الوجود الحر الكريم والهوية الذاتية الأصيلة. وحينما يخفت صوت المقاومة رسمياً وشعبياً فهذا يعني أن الفكر الدافع للمقاومة قد خفت في تأجيج العقول وتذكية المشاعر، ولم يعد قادراً على مجابهة صلف الغدر والظلم والخبث والقتل، والاستعباد والاستعلاء، والعَوَز والفقر، والاحتلال والتهجير، والتدمير. لهذا تصبح المقاومة في سبيل ذلك ذات اتجاهات سلبية وغير فاعلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الفردي والجماعي بعكس ما ينبغي أن تكون عليه حال الأمم والأفراد. ولعل الفطرة السليمة لارتباط المقاومة بالحرية والكرامة تذكرنا بحادثة الفارسي العبسي (عنترة بن شداد ـ ت 22 ق.هـ/ 600م) [1] المشهورة مع أبيه، إذ كان عبداً ذليلاً في قبيلته حتى أتاها غزو خارجي، فما أبه عنترة العبد المظلوم لما جرى لها لأن العبد لا يحسن إلا الحَلْب والصَّر، فاستنجده أبوه وقال له قولته المشهورة: كر وأنت حر، فكرَّ منتصراً لحريته ودافعاً الأذى عن قبيلته.

وتتجسد مقاومة الفساد والظلم، والاستبداد ومقارعة الغزو الخارجي لاحتلال الأرض وقهر الإنسان بكل أسلوب يتاح للإنسان ابتداء بالأسلوب الفردي والجماهيري الشعبي المادي وانتهاء بالأساليب السياسية والثقافية والأدبية والفنية والإعلامية و.. ويُصبح كل نمط فيها مشروعاً وفق مختلف الشرائع والقوانين الدولية. وهذا ما أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

[1] انظر الأعلام 91/5.

رقم (3314) تاريخ (1974م) الذي سبق ذكره[1]، والذي شرّع ـ فيما شرع ـ حق الشعوب بالكفاح المسلح من أجل نيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير. ثم وافقت الأمم المتحدة في (1981/12/9م) على الإعلان الخاص بعدم جواز غزو أراضي الغير والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى... ما يثبت أن مقاومة أي اعتداء على الحرية الشخصية وسيادة الدول إنما هي مقاومة قانونية مشروعة للحفاظ عليهما... فالجدوى الحقيقية للمقاومة إنما تؤصل الفكر الثقافي السياسي الذي يرفض الاحتلال والعدوان ويعزز الحرية والكرامة... ونرى أن مقاومة الاحتلال بكل الأشكال المتاحة للشعوب وما تحقق على الصعيدين الوطني والقومي يثبتان أن العرب لم يخرجوا من التاريخ، في الوقت الذي أثبتنا كذب نبوءة بعض الباحثين الغربيين التي أصرت على مفهوم تفوق الجنس الآري التي تلاقي نظرية أبناء (شعب الله المختار)، فالنظرة الغربية نظرة استعلائية عدوانية وعنصرية ولاسيما حين تبنت مفاهيم الاستشراق الاستعماري[2] وهي لا تختلف عمّا تتضمنه التوراة والتلمود الذي أنتج نمطاً من البشر العنصريين الذين لا يرعون حقاً ولا ميثاقاً للآخر، فمنهجهم العنف والحقد وسلوكهم القتل والتدمير، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذّبوا وفريقاً يقتلون﴾ (المائدة 181/5).

فاليهود على اعتبار زعمهم بأنهم (شعب الله المختار) جسّدوا الإله ممثلاً لأهوائهم كما ذكروه على لسانه ـ سبحانه ـ في التوراة: "إن امتثلتم أوامري وحفظتم عهدي فإنكم تكونون لي خاصة من جميع الشعوب"[3].

ومن ثم وجدنا (فرنسيس فوكوياما) يكتب كتابه المشهور (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)[4]، وفق تميّز الإنسان الغربي وكأنه صادر عن مشكلة العنصرية نفسها؛ ونحو ذلك موجود في كتاب (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنغتون الذي أعلن فيه هزيمة الحضارة العربية، وكلاهما يرى أن ثقافة

---

[1] راجع ما تقدم 28 وانظر ما يأتي 165.
[2] انظر مشروع القومية العربية إلى أين 87 – 95.
[3] سفر الخروج ـ الإصحاح 19 ـ آية 5-6.
[4] نشر في مركز الإنماء العربي ببيروت مترجماً سنة (1993م).

العولمة /الأمركة التي تقودها أمريكا قد غدت المنتصرة على غيرها[1].

وبناء على ما تقدم فإن الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الابن سعت جاهدة إلى تزييف مقاومة الشعب العربي ونعتها بالإرهاب والعنف؛ ونعت أصحابها بالمارقين والمتمردين والإرهابيين الذين يهددون السلم الأهلي والبشري سواء كان ذلك في فلسطين أم لبنان أم العراق والسودان؛ بيد أن المقاومة الوطنية في لبنان وفلسطين والعراق قد أكدت جوهر مصطلح (المقاومة) بوصفه مجابهة جوهرية وأخلاقية على الصعيد الذاتي والوطني والإنساني لكل محتلٍ غريب للأرض والإنسان. فهو مصطلح يحتفي بالمثل والحرية والكرامة على عكس ما أرادت له الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن، والصهيونية العالمية، والدوائر الاستعمارية التي طفقت تعمل على تشويه هذا المصطلح وإلباسه لبوس الغموض والتناقض. فقد جهدت في تغيير دلالته النفسية والاجتماعية والفكرية التاريخية والمعاصرة وفق ما عرفه العرب... لقد مارست خططها المنهجية والاستراتيجية لتشويه المصطلحات العديدة للحركات الوطنية والنضالية بدءاً من مصطلح الإرهاب والتضحية وانتهاء بمفهوم الجهاد والاستشهاد، وما ناظرهما من مفاهيم الكفاح والنضال والممانعة والصمود والتصدي والفداء و.. لهذا فالإدارات الأميركية جميعاً عملت جاهدة على دعم كل الأشكال الاستعمارية؛ إمبريالية واستيطانية، ثقافية وسياسية، اجتماعية واقتصادية، علمية وإعلامية، وتقنية لجعل الفعل المقاوم عن الوجود والحرية إرهاباً في وجه المحتل وقريناً للقتل.

فالإدارات الأميركية المتصهينة ما زالت منذ مطلع الألف الثالثة تقيم المؤتمرات والندوات وتشن الحملات الإعلامية لتزييف حقيقة مصطلح (المقاومة) وعدد من المصطلحات العربية، وتحميلها ـ ظلماً ـ الدلالة المعنوية لفلسفة الغرب التي تتركز حول العنف والقتل والاعتداء على الأبرياء. وهذا ما حدا بها إلى تعميق صلة المقاومة الوطنية بالقتل والاعتداء بعد أحداث (11/

---

[1] انظر ترجمته للسيد طلعت الشايب ـ بيروت ـ ط 2 ـ 1999م، وراجع حديثنا عن ذلك في كتابنا (مشروع القومية العربية إلى أين 96 – 102).

أيلول/2001م)؛ ومن ثم ربطت بين مصطلح (الإرهاب) بدلالته الغربية وبين مصطلح (المقاومة)[1] فشوّهت قيمتهما الإنسانية الشريفة، مستغلة القوة الإعلامية الجبارة وتقنياتها شرقاً وغرباً لغسل الأدمغة التي تربت على مفاهيم التحرر الوطني والقومي ثقافياً وحضارياً. وكانت إدارة بوش الابن تشوه مصطلح المقاومة وفق شعارات مزيفة باسم الديمقراطية والحرية، واستغلال الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وبخاصة حين قررت الدخول إلى صميم النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب العربي لإقناعه بخطر المقاومة عليه باعثة في نفسه الشك نحوها[2].

وكانت تجيّش جيوشها لغزو أي بلد عربي أو مسلم في الوقت الذي تجيش الإعلام والفضائيات وتزودها بأخبار ملفقة لاستدرار عطف العالم، وجذب أبنائه للوقوف في صفها، وهو ما يتوافق مع الأجندة الصهيونية التي نهجت سياسة معادة العالم للعرب والمسلمين وتصوير نضالهم الوطني والقومي اعتداء على الآخر الصهيوني.

فالإدارات الأمريكية ــ وفي إطار تبنيها للأجندة الصهيونية ــ قرنت الإرهاب بالعرب والمسلمين بعد (9/11) فصوَّرت الفدائي والمجاهد والمقاوم منهم إرهابياً انتحارياً يعتدي على الآخرين؛ وإن كانوا محتلين لأرضه، وناهبين لثرواته، وقاهرين لحريته، أي إنه لا يجوز له قتالهم ومقاومتهم ـ بزعمها ـ لهذا ركزت تلك الإدارة حربها في فلسطين والصومال والعراق والسودان ولبنان وأفغانستان على استئصال الإرهاب من هذه الدول ـ كما تزعم ـ.

ولعل أعظم ما يؤيد هذا ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إبان مواجهة المقاومة الوطنية اللبنانية للعدوان الوحشي الصهيوني على لبنان عام (2006م) حين صرَّح بأن الإسلاميين فاشستيون منحرفون وغير أسوياء، متجاهلاً ما يقوم به الكيان الصهيوني من تصرفات همجية لا نظير لها في التاريخ. ولكن من ينظر إلى المقاومة اللبنانية والفلسطينية بحياد ونزاهة فإنه

---

(1) انظر الموسوعة الفلسطينية 183/1 – 192 وانظر ما يأتي 168.
(2) انظر كتابنا: مشروع القومية العربية إلى أين 138-146).

يـدرك أنهـا كانـت تتسـامى علـى منطـق التحريـف والتشـويه والاستسـلام والتخوين... كونها أسقطت من حساباتها كل مفاهيم الخلط المشوّهة والمزيفة لمصطلح المقاومة. فالمقاوم إنسان واع عاقل عارف بما يفعل وما يريد، ومدرك لما يملكه عدوه الذي احتل الأرض واغتصب العرض، ونهب الثروات باسم التحضر والتمدن وإشاعة الحرية.

وبهذا كله فالمقاومة ليست تخلفاً واعتداء على الآخر مهما ابتليت الأمة بعدد من أبنائها الذين عانوا من انحراف العقل والنفس فانتهوا إلى التفكير اليائس والبائس والعاجز عن التفريق بين الحياة الكريمة والخنوع الذليل؛ ومن ثم خلطوا بين المقاومة وبين العنف والقتل، والاعتداء على الأبرياء...

فإذا كان الشر جِبِلَّة لبعض النفوس الآدمية فإننا نجد أن عدداً من أرباب الدوائر الأمريكية خاصة والغربية عامة هم مَنْ يتصفون بكل صنوف الشر، لأنهم يمارسون كل فنون الكذب والتضليل والاعتداء على القرار العالمي حين يتبنون مفاهيم العنف والقتل المعروفة لدى الكيان الصهيوني خدمة لمصالحهم الذاتية. وكلنا يعرف أن الكيان الصهيوني في تعاليمه الفكرية والدينية يقوم على مبادئ القتل وإلغاء الآخر، لأنه مسكون تاريخياً ونفسياً بظلم الآخر وتعذيبه تعذيباً سادياً. فكل ما لدى هذا الكيان من سياسات ومبادئ لم تتسع إلا للقبح والكراهية، والكذب والافتراء، والخبث والدهاء في نسج المؤامرات والانقضاض على مبادئ الشرعية الدولية. فهو يمارس الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، ويلتذ بتدمير الحجر والشجر بصورة شريرة لا نظير لها في التاريخ البشري دون أن يستطيع القانون الدولي معاقبته. ولعل وصول (أفيغدور ليبرمان) اليهودي المتشدد إلى الحكومة الصهيونية قد زاد الطين بلة وهو القائل:" إن تاريخنا يبرهن على أن الشعوب ذات الثقافة والديانة المختلفة لا يمكن أن تعيش مع بعضها البعض".

وهذا يعني أن (ليبرمان) ليس إلا رمزاً رديئاً آخر للحكومة الصهيونية التي لا تتورع عن قتل الشعب الفلسطيني.

ومـا يـدعو إلى العجـب أن أغلـب دول العـالم انـبرى إلى عقـد النـدوات والمؤتمرات لوضع يده على ظاهرة القتل والعنف الشائعة في كثير من بقاعه،

وطفق يفتش عن سبب الإرهاب ودوافعه، وعن شيوع ظاهرة الكراهية في النفوس البشرية... وأطال البحث عن ذلك كله فما وجد إلا إجابة واحدة حاول أن يتناساها، وهي أن الكيان الصهيوني وإدارة بوش المحافظة هما من يخططان للقتل والكراهية وإشاعتهما بين الناس. فقد نجح كل منهما في جعل بعض المجموعات السكانية تقتل أخرى، إذ نرى أن قبيلة هناك تستأصل قبيلة هنا، وبلداً في الشرق يعادي الآخر في الغرب، ... لا لشيء إلا لأنهما ماضيان في تنفيذ ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد وفق سياسة أكاذيب مكشوفة وأوهام زائفة[1] لممارسة الفوضى البناءة التي اعتمداها لذلك. ثم أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية عن ولادته من القاهرة في بداية العدوان الصهيوني الوحشي على لبنان في (2006/7/12م). ومن ثم تمضي تلك المؤتمرات والندوات في توصيف ظاهرة القتل والإرهاب المنتشر في كل مكان ويجهد أصحابها في تمحيص الأفكار والآراء، وحينما تخلص تلك الجهود إلى تعريف للعنف والقتل والإرهاب، وتتبنى توصيات فاعلة ومهمة لقلع ظواهر الشر من العالم تنبري إدارة بوش المتصهينة لتمييع المسألة وتملأ العالم بالسجون بحجة مكافحة الإرهاب، فتراها تقذف إليها عدداً من أبناء الوطن العربي والعالم. ثم ترفض أن تطبق أياً من مفاهيم الإرهاب والقتل على جنودها الذين يرتكبون أشنع أنواع الجرائم بحق الإنسانية؛ كما رأيناه في العراق وأفغانستان. فهي تصدر القوانين الخاصة التي تجعلهم بمنأىً عن الملاحقة القضائية في بلادها وفي أي بلد آخر، لا يماثلها في هذا السلوك الإجرامي إلا الكيان الصهيوني.

ونحن نحس ونؤمن بأننا ننتمي إلى أمة ابتليت منذ وقت طويل بأنواع شتى من الاستعمار والاستعباد والظلم والقهر والعدوان منذ القديم، وأخيراً تركزت مجتمعة في أراضيها منذ مطلع القرن العشرين ابتداء بالاستعمار الأوروبي؛ الفرنسي البريطاني خاصة، ووصولاً إلى الاستعمار الصهيوني العنصري الاستيطاني المدعوم بآلة الفتك الأمريكية المتوحشة، وانتهاء بالاحتلال

---

[1] انظر المرجع السابق 7 – 12 – و35.

الأمريكي البريطاني للعراق، ما يعني أننا نعيش حالة من العدوان المنهجي الذي يمضي في القتل المستمر علينا، وحين ندافع عن أنفسنا نتهم بالإرهاب والعنف.

وإذا كنا قد عشنا حالة من الشعور بالعزة والكرامة إبان حرب الاستقلال، وشعرنا بالأمل في التحرر من التخلف والجهل والفقر على يد الحركات الثورية الوطنية والقومية، ولمسنا حالة الوعي بالحقيقة إبان انتصار تشرين أول/ أكتوبر لعام (1973م) ثم تجلّى نهوضاً نوعياً على يد المقاومة الوطنية في فلسطين ولبنان والعراق فإننا أيقنّا بأن الآخر المعتدي سواء كان صهيونياً أم غيره هو من يمارس كراهيته لنا وللبشرية والاعتداء على مبادئها الإنسانية والخلقية وسيادتها الوطنية.

فالصهاينة هم من احتلوا فلسطين؛ قتلوا قسماً من أهلها وشردوا قسماً آخر، وزرعوا الدمار والشر والكراهية في جنبات الأرض مدعومين بالاستعمار الغربي بكل أشكاله وبإدارة أمريكية متصهينة ظالمة لذلك تراهم يرتكبون المجازر الجماعية الوحشية في أرضنا المحتلة بكل صلف، ودون مبالاة. وقد طفقوا يجربون مرة بعد مرة غزو لبنان/ المقاومة والشعب، ومارسوا شهوة القتل والإجرام والإبادة وتدمير البنى التحتية فما جنوا إلا الخيبة والهزيمة، وإن أشعلوا بين أبناء الوطن الواحد نار الفتنة. وهاهم أصحاب مشاريع الهيمنة القابعون في الدوائر الغربية ومن تبعها أو من حالفها من الصهاينة والعملاء يمارسون نزواتهم المريضة وشهواتهم الإجرامية بتنفيذ مخططات قتل بعض الشخصيات اللبنانية. وما يلفت الانتباه ويحير العقول أنهم يسارعون جميعاً إلى تجييش القنوات الفضائية وعملائهم لإسناد التهمة إلى سورية، التي تعدّ الخاسر الأكبر بمقتل أي قائد أو سياسي لبناني. فالإدارة الأمريكية الداعمة لذلك الكيان العنصري البغيض ـ والتي أمرت أساطيلها وطائراتها باحتلال أفغانستان والعراق؛ ومن قبلُ غزت الصومال وزرعت الفتنة بين أبناء السودان حتى نشب القتال بينهم ـ ما زالت تزرع بذور الفتنة في لبنان بقيادة سفيرها السابق (فيلتمان) لإيجاد شرخ دموي بين أبنائه، وتقف إلى جانب الشر الصهيوني بعد أن نجحت في وضع لبنان تحت الوصاية الدولية بقراري مجلس

الأمن (1559) و (1701).

إذاً، من يبذر الفتنة في الأرض العربية ويمعن في القتل للقتل، ويرتكب الإرهاب للإرهاب فإن الجواب قد بات واضحاً لكل حرّ وشريف في العالم. وقد عرفه كل عضو في مجلس الأمن حين رأى المهزلة الأمريكية وهي ترفع بكل وقاحة حق النقض يوم السبت (2006/11/11م) في وجه قرار عربي يُدين جرائم الكيان الصهيوني ومجازره في بيت حانون، ما جعل العالم يتقزز من موقف إدارة بوش، وسلوك سفيرها السابق (جون بولتون) في مجلس الأمن الذي عُدَّ السفير الثاني للكيان الصهيوني في هذا المجلس. حقاً لقد صدق القول على كل من الكيان الصهيوني وإدارة بوش: إذا لم تستح فاصنع ما شئت ما دام العالم عاجزاً عن ردّ ظلم أي منهما وإيقاف مجازرهما المنتشرة في كل مكان. ولا بد للدول والشعوب من أن تمارس حقها في المقاومة بوصفه حقاً مشروعاً وفق ما أشرنا إليه سابقاً ووفق ما نكثفه في القسم الآتي.

3 - المقاومة حق مشروع

عندما خلق الله الكون وقَدَّر كل شيء على مقتضى الحاجة إليه جعل الإنسان سيداً له وسخر الطبيعة بكل فيها لخدمته... وحين أدرك بعقله وحدسه الصائب أن التحولات في الوسط المحيط لا يمكنها أن تسيطر على الثوابت أيقن بأن مقاومة العنف والأذى والآثام بمختلف صنوفها تعبّر عن الروح الفطرية المعانقة للكرامة الإنسانية وللحق المقدس في الحياة. واستناداً إلى هذا الوعي نرى أن الشعوب والأمم قد مرّت في تحولات مدمرة، وخبرت الحروب التقليدية وغيرها، كما خبرت حروب الشوارع والحارات. وأيقنت بأن أي عدوان لا يمكنه أن ينال من سيادة الدول...

وإذا كان لبعض الحروب هدف محدد، وقواسم مشتركة قد تتقاطع مع أهداف المقاومة ووظائفها فإن المقاومة تظل ملتصقة بالحقوق الثابتة للإنسان على الصعيدين الشخصي والجمعي، وفي طليعتها الحريات العامة كحرية الاعتقاد والاختيار والرأي والتفكير والتعبير والنشر... وحرية تشكيل الجماعات وفق أُطر يتوافق عليها أبناء المجتمع، و.. ومازال الإنسان يتطلع إلى

حق الأمن والأمان والعدالة والمساواة؛ والحصول على الحاجات الضرورية للكرامة الإنسانية في زمن بدأ الظلم يتعاظم في الكون. ومن ثم فإن قوانين الدنيا كلها أبرزت أن ممارسة أي حق تقتضي بالضرورة عدم الاعتداء على حق الآخر واستلابه بالقوة والعنف والإرهاب وإلا لا بد من مقاومة المعتدي الذي يستلب من الآخر حق الحياة وروح الكرامة. فالمقاومة فعل إرادي مشروع يدافع فيه المرء عن نفسه وعن أمواله وأهله ومن ينتمي إليهم في الوطن... إنه حق طبيعي وقانوني للإنسان والدول ضد العدوان والإرهاب والتسلط والقتل...

ومن ثم فإن ما تقدم بين أيدينا يوضح أن المقاومة شيء والعنف والإرهاب والقتل والإبادة والاحتلال بكل ضروبه شيء آخر؛ فالمقاومة حق مشروع للإنسان في إطار السنن الطبيعية والقوانين الوضعية؛ وهو ظاهرة تقدمية خلاَّقة للحياة، مبدعة للتجدد... ولولا المقاومة والقوانين التي رعتها الدول الحضارية وطوّرتها وأنضجت مفاهيمها لساد الاضطهاد والظلم جنبات الحياة؛ والكون... وحين تتطور أشكال المقاومة بين السلمية والمسلحة؛ وبين الكلمة والموقف والفعل، وتتجاوز ردة الفعل المعتمدة على الانفعال تستطيع أن تتجاوز فكرة النمط السائد في المقاومة عند هذه الأمة أو تلك، وهو ما أدركه واضعو القوانين الدولية حين أكدوا الحدود الفارقة بين المقاومة وأشكال العنف والإرهاب. وإذا كانت الرؤى مختلفة بين الشرق والغرب قديماً وحديثاً، فما يراه الغرب ـ أحياناً ـ مقاومة في مكان ما يعده الشرق في المكان المقابل إرهاباً والعكس قد يكون صحيحاً ما يستدعي التوافق بين الدول والأمم على مفاهيم المقاومة، ومصطلحات الإرهاب ودلالاتها. فالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في (نيسان 1998م) عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب تنص في مادتيها الأولى والثانية على دعم المقاومة والتصدي للإرهاب والتفريق بينهما؛ فالإرهاب جريمة مدانة؛ والمقاومة بما فيها المقاومة المسلحة كفاح مشروع ضد الاحتلال الأجنبي وإرهابه... وهي تلزم الدول العربية بدعم حركة المقاومة العربية التي تواجه الاحتلال الصهيوني وجرائمه الإرهابية... إلا أن الحكومات العربية ذاتها انتهكت تلك الاتفاقية ولم تنفذها على حين رأت

الحكومات الغربية النأي بنفسها عن تحديد معنى الإرهاب بشكل دقيق.

ومهما كان رأي هؤلاء أو أولئك فالاحتلال الغربي للوطن العربي في القرن العشرين ـ مثلاً ـ كان عدواناً صريحاً على الحرية والسيادة الوطنية وإن ألبسه الغرب لباساً جميلاً حين أطلق عليه مصطلح (الانتداب) أو مصطلح (الاستعمار) وكأنه ما احتل الأرض العربية إلا ليقدم لها الخير؛ وليأخذ بيد الشعب العربي إلى النهوض والارتقاء... أما الواقع فقد كذّب أقواله. وكذلك نرى أن العنف مكروه ـ من دون جدل ـ وأداة ضغط على الآخر بخلاف العنف الثوري بوصفه طريقاً نضالياً للحصول على الحق، وليس لمجرد الانتقام والثأر كما كانت عليه بعض صوره عند العرب وغيرهم من الأمم القديمة والحديثة. فالعقل الفاعل يبدع التوازن في مقاومة العدوان الخارجي؛ويخرج من حالة الانجذاب لردة الفعل إلى فعل جوهري يبرز معنى المقاومة التي تخلق عناصرها المنطقية والمشروعية بين يديها بعيداً عن الإذعان والامتثال لرغبات شخصية أو جمعية وإن قامت بالعنف الضروري، أي إنها تكفل الحرية والسيادة بمثل ما تكفل حق الآخر بعدم الاعتداء عليه بالعنف إلا إذا فرضته الحاجة.

ولذا فإن ثقافة المقاومة بما تمثله من قيم وتطلع إلى مفهوم الحق المشروع للفرد والجماعة في الوجود الكريم والحرية المسؤولة تصبح مهمة إنسانية لا بد من حمايتها. فالثورة الفلسطينية ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني حق مشروع ومقدس، ومصون في القوانين والمواثيق... وعلى فصائل المقاومة الشعبية إتباع كل أشكال المقاومة للوصول إلى ذلك الحق في الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية من البحر إلى النهر وعاصمتها القدس... وإذا كانت المفاوضات أسلوباً سلمياً مقبولاً للوصول إلى الأهداف المنشودة فإن الاستسلام والخنوع خيانة له[1]...

فالاستسلام يدعو إلى الهزيمة والذل والهوان والتخلي عن الحق في نهاية المطاف...

([1]) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وتظل المقاومة مرتبطة بأهدافها ووظائفها؛ بمثل ما ترتبط بأدواتها وطبيعتها ومنهجها الواضح والصادق... والإرادة والوعي والصبر والصمود والثبات للحفاظ على الدولة وسيادتها بوصفها شكلاً من أشكال الدفاع المشروع؛ أياً كان النمط الذي تنفذه من الإعداد والاستعداد والتدريب إلى توفير مستلزمات المقاومة المسلحة التي تؤدي إلى النصر... فالتفكير بالمقاومة لمجرد التفكير أو التغني بها وبماضي الأمة المجيد لن ينتج إلا المآسي والكوارث.

وأرى أن التاريخ الإنساني قَدَّم اعتزازه بالمقاومة بين يديه حين جعل المقاومة في المكانة الأعلى من القيم لدى الشعوب ما دامت مقهورة وأرضها محتلة... فالمقاومة خيار الشعوب والدول التي تتعرض للاعتداء أو العدوان؛ وهي تنطلق من صميم عَقْد اجتماعي نضالي تختاره لذاتها، في الوقت الذي يستند هذا العقد إلى المواثيق الشرعية والدولية، ونرى أن الأمم المتحدة ما نشأت، ولا اكتسبت شرعيتها الوجودية إلا لأنها صممت على مكافحة الاحتلال؛ والتصدي للحروب الظالمة بين الدول.. وقد أكدت الأمم المتحدة في مواثيقها المتعددة ومعاهداتها الكثيرة حق الدولة الوطنية في مقاومة من يعتدي عليها، كما حدث في مقاومة أوربا للنازية الهتلرية؛ وكما يحصل في مقاومة الشعب العربي للاحتلال الصهيوني لفلسطين المحتلة؛ أو في مكافحة الشعب العربي للدوائر الصهيو/أمريكية السادرة في غيّها للسيطرة على الوطن العربي ودول المنطقة وسرقة مواردها...

ولا بأس في هذا المقام أن نثبت ما انتهى إليه (مركز التحرير للدراسات) في بيان شرعية المقاومة ضد الاحتلال في ظل القانون الدولي، اللهم إذا استثنينا النزاعات الأهلية التي لا تخضع لقانون. وقد "أثيرت هذه المسألة خلال القرن التاسع عشر عندما طرحت للنقاش في مؤتمر لاهاي عام 1899م، وإن كانت قرارات مؤتمر لاهاي لم تتطرق أصلاً إلى وجوب الطاعة إزاء السلطة المحتلة إلا أن الأنظمة الملحقة بالاتفاقية قد طرحت بعض الالتزامات على السكان تجاه السلطة المحتلة واستمرت النظرة إلى اعتبار المقاومة نوعاً من النزاعات غير المتصفة بالطابع الدولي.

استمر الجدل حتى منتصف القرن العشرين تقريباً عندما أعلنت اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949م وحينها استقر القانون الدولي على اعتبار الاحتلال لا ينقل السيادة على الإقليم المحتل وإنما تظل السيادة لدولة الأصل ويقتصر أثر حالة الاحتلال على منع دولة الأصل صاحبة السيادة على الإقليم من ممارسة هذه السيادة على الإقليم المحتل بصورة مؤقتة.

فالاحتلال ما هو إلا حالة فعلية مؤقتة فهو وإن قطع مباشرة الدولة لاختصاصات السيادة على الجزء المحتل من إقليمها فإنه لا يُخول دولة الاحتلال نقل حقوق السيادة إليها وإنما تبقى هذه الحقوق محفوظة لدولة الأصل حتى ينتهي الاحتلال.

وعلى هذا الأساس لم يعد هناك ثمة أساس قانوني أو نظري يسوّغ الطاعة أو يجعل من مقاومة سكان الأرض المحتلة خرقاً لأية التزامات ومبادئ دولية.

ولمّا بحث الأمر في اتفاقيات جنيف لعام 1949م لم نجد نصاً يحول بين سكان الأرض المحتلة وحقهم في الثورة ضد سلطات الاحتلال بل على العكس يمكننا الاستنتاج أن الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف والخاصة بمعاملة أسرى الحرب تجيز المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال.

وقد أصدرت الأمم المتحدة ـ الجمعية العامة قرارات عدة أكدت فيها على حق الشعوب في الكفاح ومقاومة السلطات المستعمرة أو المحتلة أو تلك التي تمارس تفرقة عنصرية صارخة وإسباغ حماية أسرى الحرب على أفراد المقاومة الشعبية المسلحة وحركات التحرير الوطني" وفق الاتفاقيات الدولية المعروفة.

ولذا "سنبين حق المقاومة الذي ورد في الاتفاقيات الدولية اتفاقيات لاهاي لسنة 1899م و1907م واتفاقيات جنيف لعام 1949 وأهم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة:

أولاً: اتفاقيات مؤتمر لاهاي 1899 و1907

وصفت المادة الثانية من لائحة لاهاي لعام 1907 الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو بأنه: (مجموعة المواطنين من سكان الأراضي المحتلة الذين يحملون السلاح ويتقدمون إلى قتال العدو سواء أكان ذلك بأمر من حكومتهم أم بدافع من وطنيتهم أو واجبهم).

وأقرت المادة المذكورة كذلك بأن (هؤلاء المواطنين المقاتلين يعدون في حكم القوات النظامية وتنطبق عليهم صفة المحاربين لكن وجوب توافر شرطين فيهم الأول حمل السّلاح علناً والثاني التقيد بقوانين الحرب وأعرافها).

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى جرى العرف على اعتبار القوات المتطوعة والشعب المنتفض بوجه العدو حركات مقاومة شعبية يستحق أفرادها حمل صفة المحاربين وقد سار الفقه الدولي في هذا الاتجاه.

ثانياً: اتفاقيات جنيف لعام 1949

عند البحث في موضوع حق المقاومة والثورة على سلطات الاحتلال في ضوء اتفاقيات جنيف لعام 1949 نجد أن الاتفاقية الثالثة والخاصة بمعاملة أسرى الحرب تجيز المقاومة الشعبية المسلحة ضد سلطات الاحتلال [حين] أدخلت الفقرة الثانية من مادتها الرابعة أولاً في تعريف أسرى الحرب: (بأنهم الأشخاص الذين يقومون بحركات مقاومة نظامية ويتبعون أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج أراضيهم حتى لو كانت هذه الأراضي محتلة).

وقد اشترطت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة الشروط التي ينبغي توافرها في عنصر المقاومة وهي:

1 ـ أن تكون تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه أي وجود منظومة قيادة وسيطرة للمقاومة.

2 ـ أن تكون له علامة مميزة يمكن تمييزها عن بعد.

3 ـ أن تحمل أسلحتها بشكل ظاهر.

4 ـ أن تقوم بعملياتها الحربية طبقاً لقوانين وتقاليد الحرب.

وبالرغم من صعوبة تحقيق هذه الشروط، [بوصف] عمل المقاومة سرياً ومخفياً، فإن هذا لا ينفي الاعتراف الصريح بالمقاومة الشعبية المسلحة ضد سلطات الاحتلال.

وجرى في عام 1977 إقرار بروتوكول تفسيري للفقرة الثانية من المادة الرابعة أولاً من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 حين أصبحت الشروط اللازمة لإسباغ حماية أسرى الحرب على رجال المقاومة تنحصر في أن يكون وصف

أفراد المقاومة كمقاتلين ظاهرين [لكي] يسهل تمييزهم من السكان المحليين سواء تحقق هذا عن طريق علامة مميزة و ملابس عسكرية أو عن طريق حمل السلاح ظاهراً بالإضافة إلى شرط احترام قوانين الحرب وأعرافها.

لقد كان إقرار البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقية جنيف في حزيران 1977 مناسبة لتقنين تحريم العدوان وحق الشعوب في تقرير المصير وغيرها من القضايا والإجراءات التي تحمي أفراد المقاومة المسلحة ضد المحتل وتعترف بمشروعية حق الشعب في مقاومة الاحتلال.

وقد نصت المواد (43) وما بعدها من البروتوكول الإضافي الأول على أن أفراد المقاومة النظامية مذكورين في مفهوم القوات المسلحة.

وجاء في المادة (44) من البروتوكول على أن:

1 ـ يُعدَّ كلّ مقاتل ممن وصفتهم المادة (43) أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم.

2 ـ يلتزم المقاتلون بقواعد القانون الدولي التي تطبق في المنازعات المسلحة.

3 ـ يلتزم المقاتلون المكلفون بحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية أن يميزوا أنفسهم من السكان المدنيين أثناء الاشتباك في هجوم أو في عملية عسكرية.

وكذلك ذهب البروتوكول الأول الإضافي إلى تفسير شرط انتماء حركة المقاومة إلى أحد أطراف النزاع تفسيراً واسعاً سواء عن طريق الاكتفاء بتحقيق نوع من الرابطة الواقعية بإحدى دول أطراف النزاع أو الاعتراف لها بنوع من الشخصية الدولية من جانب دولة أو عدد من الدول".

ثالثاً ـ قرارات الأمم المتحدة

"حظرت الأمم المتحدة بالفقرة الرابعة من المادة (2) من الميثاق التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر، وأن استعمال القوة لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة التي هي حفظ السلم والأمن الدولي وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون

لكل منها تقرير مصيرها.

وأجاز الميثاق بالمادة (51) منه حق الدفاع الشرعي عن النفس والتي جاء فيها: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة.

وتعد هذه المادة الأساس في الميثاق التي تتيح الحق بالدفاع الشرعي لصد العدوان والاحتلال.

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عدة على طول مسيرتها أكدت فيها حق الشعوب في الكفاح ومقاومة الاحتلال والاستعمار والأنظمة التي تمارس تفرقة عنصرية صارخة، وإسباغ حماية أسرى الحرب على أفراد المقاومة المسلحة وحركات التحرير الوطنية ومن أهم هذه القرارات:

1 ـ القرار 1514 في 14 كانون الأول 1960 الذي يقر في المادة (2) منه بحق ا لشعوب في تقريرها مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ونصت المادة (1) من هذا القرار على أن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين.

2 ــ القرار 3103 في 12 كانون الأول 1973 الذي أقر بأن نضال الشعوب في سبيل اقتضاء حقها في تقرير المصير وكرس إقرار المشروعية الدولية بحق الكفاح المسلح [من خلال] الإقرار بشرعية حركات التحرر الوطني.

3 ــ القرار (2649/د ــ 25) والمؤرخ في 30 تشرين الثاني 1970 والذي جاء فيه: أن الجمعية العامة تؤكد أن الأشخاص المشتركين في حركات المقاومة والمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب أفريقيا وفي الأقاليم الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي والذين يناضلون في سبيل حريتهم وحقهم في تقرير المصير ينبغي في حالة اعتقالهم معاملتهم أسرى حرب وفقاً لمبادئ اتفاقية لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949.

4 ـ القرار 37/43 الصادر في عام 1982 والذي ورد فيه.

تؤكد الجمعية العامة من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية ومن التحكم الأجنبي بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح.

5 ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والنافذ في عام 1976 والذي جاء في الجزء الأول من هذين العهدين وفي المادة الأولى الفقرة (1) منهما: لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة بالسعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعية"[1].

لهذا انقضَّت على سيادة الدول وهيمنت عليها ـ بعد أن غدا عدد من الأنظمة العربية الرسمية محمَّلاً بإرث من السلبيات ـ وراحت تسرق ثرواتها باسم الحرية والديمقراطية، مُلْبسة أعمالها العدوانية صفة الشرعية الدولية باعتبار سيطرتها على الهيئات الدولية، ما أوقع هذه الشرعية في أزمات متتالية نتيجة سيطرة الإدارة الأمريكية عليها ولا سيما في ما يتعلق بقضايا العرب والمسلمين.

ولعل القرارات الدولية في هذا الشأن أعظم من أن يشار إليها منذ نشوء الكيان الصهيوني سنة (1948) وصدور قرار عودة اللاجئين رقم (194) تاريخ (1948/12/1م) الذي لم ينفذ حتى الآن دون أن ننسى لحظة واحدة ما قاله الصهيوني (ناحوم سوكوف) في خطابه للمؤتمر الصهيوني الماسوني في (كالسبارد) يوم (1922/8/27م) ونشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في اليوم التالي: "عصبة الأمم فكرة صهيونية خلقناها نحن بعد كفاح دام خمساً وعشرين سنة".

فالفلسفة القانونية؛ والقانون الطبيعي؛ والشرط الموضوعي الإنساني لحق

---

[1] النص مقتبس من موقع التحالف الوطني (العراق).

الحياة... أو أي عامل آخر يؤكد شرعية الأفراد والشعوب والدول في الدفاع عن حريتها واستقلالها وسيادتها، ووحدة شعبها وأراضيها وتمنع الآخر القوي من العدوان عليها... وعلى الرغم من ذلك كله لا يزال الاستعمار الصهيوني العنصري الاستيطاني يمارس وحشيته الفائضة بوتائر متصاعدة ومتعددة ضد الشعب الفلسطيني أرضاً وهوية؛ وجوداً وحضارة؛ ثقافة ومقدسات... وهذا ما يتناوله حديثنا القادم في الفصل الثالث الذي يدور حول انتفاضة الإقصى.

obeikandl.com